DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.21.2023.329
ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (21) March 2023 العدد (21) مارس 2023

اضطراب قاعدة قبول زيادة الثقة مطلقاً لمخالفتها عمل النقاد الأوائل
(دراسة تطبيقية في علل ابن ابي حاتم)

م.م. علاء محمد عبد الكربولي
كلية الآداب، الجامعة العراقية، العراق
البريد الالكتروني: dralaa.muhammed@gmail.com

الملخص

الحمد لله، والصلاة والسلام على نبيه ومصطفاه، وعلى من تبعه إلى يوم الدين، وبعد: فإن هذا البحث يتكلم عن النقد الحديثي عند الائمة الكبار النقاد الأوائل، ومقارنته عملهم بعمل علماء الحديث الفقهاء واهل الأصول، من خلال المقارنة بين طريقة الإمامين أبو حاتم وأبو زرعة في كتاب العلل وبين علماء الحديث الفقهاء وأهل الأصول على قاعدة (قبول زيادة الثقة مطلقا)، وقد كانت خطة البحث منقسمة على مبحثين، الأول: كان في بيان مفهوم زيادة الثقة وحكمها عند الائمة. والثاني: كان نماذج لعمل الإمامين أبي حاتم وأبي زرعة. ومن أبرز النتائج هي، أولا: أن عمل الائمة النقاد الأوائل لا يمكن ان يخضع لقاعدة ثابتة، فنراهم يقبلون الزيادة، ويردونها، ويسكتون أحيانا، وهذا يخالف قاعدة قبولها مطلقا. ثانيا: إن النقد عند الائمة النقاد خاضع لقرائن ومعطيات، وهي مبنية على الدراية الكاملة بأحوال الراوي والرواية.

الكلمات المفتاحية: قاعدة القبول، زيادة الثقة، الفقهاء.

DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.21.2023.329
ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (21) March 2023 العدد (21) مارس 2023

The Rule of Accepting Increased Confidence at all for Violating the Work of Early Critics is Disturbed (An applied study in the ills of Ibn Abi Hatem)

Asst. Lect. Alaa Muhammed Abed Alkarbooli
College of Arts, Al-Iraqia University. Iraq
Email:: dralaa.muhammed@gmail.com

ABSTRACT

Praise be to God, and prayers and peace be upon his Prophet and his chosen one, and on those who followed him until the Day of Judgment, and after: This research talks about modern criticism when the great imams early critics, and comparing their work to the work of hadith scholars jurists and the people of assets, by comparing the method of the two imams Abu Hatim and Abu Zarah in the book of ills and between the scholars of hadith jurists and the people of assets on the basis of (accepting increased confidence at all)، The research plan was divided into two sections, the first: it was in the statement of the concept of increasing confidence and its rule when the imams. The second was examples of the work of the two Imams Abu Hatim and Abu Zara'a. One of the most prominent results is, first, that the work of the early critical imams cannot be subject to a fixed rule, so we see them accepting the increase, returning it, and sometimes silent, and this violates the rule of accepting it at all. Second: The criticism of the critical imams is subject to evidence and data, which is based on full knowledge of the conditions of the narrator and the novel.

Keywords: rule of acceptance, increasing confidence, jurists.

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.21.2023.329
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (21) March 2023 العدد (21) مارس 2023

المُقدّمة

الحمد لله الذي أكرم هذه الأُمَّة بالقرآن، وأنقذها بالنَّبي العدنان صلواتُ ربي وسلامهُ عليه، وعلى آل بيته خير بيوت العرب والعجم، وعلى أصحابَه حملةَ الدّينِ، وهُداته المهتدين، رضوان ربي عليهم أجمعين، وعلى من تبعهم وأقتفى أثرهم إلى يوم الدّين، وسلم تسليماً كثيراً.

وبعد: فإن الله جلَّ شأنه أوكل حملَ السنة المطهرة لأناسٍ يَحارُ العقلُ في وصفهم، ويقفُ القلمُ عاجزاً أمام فضلهم، فأعزهم الله تبارك وتعالى ورفع شأنهم، وبث مديحهم في حياتهم وبعد مماتهم، لما علم سبحانه وتعالى من صدق نيَّاتهم وصفاء سريرتِهم.

فإن الناظر في عمل كبار الائمة المتقدمون كأمثال شعبة والثوري وابن مهدي وابن معين وابن حنبل وابن المديني وابي حاتم وابي زرعة والبخاري ومسلم وابي داود والترمذي... يجد أن نقدهم الحديثي غير خاضع لقاعدة وقانون ثابت لا يقبل التغير أو تعديل، وهذا ظاهر لكل من أنعم النظر واعمل الفكر في أحكامهم على الرواة والمرويات، وهذا متأت من سابقتين لم يعطاها أحد بعدهم إلا من رحم الله، الأولى: هي منة من الله عليهم بقوة النظر وسعة الفهم والإلهام. والثانية: هي طول المكابدة والمصابرة في الطلب والتحصيل، ووصل الليل بالنهار سماعا ومذكرة ومناظرة مع التقوى وكثرة العبادة لله تبارك وتعالى وهي والله سبيل الفهم الرشاد.

ولذا سأحاول في هذا البحث عرض عمل ناقدين وجبلين من الائمة وهما أبو حاتم وابو زرعة من خلال ما سألهم عنه عبد الرحمن ابن ابي حاتم في كتابه المعروف بالعلل، ومقارنتها بقاعدة (قبول زيادة الثقة مطلقا) التي توسع فيها علماء الحديث المتأخرين وأهل الأصول، فحاولت جمع المواضع التي قبلوا فيها الزيادة، والتي ردوا فيها الزيادة، والتي توقفوا فيها ولم يطلقوا القول بالقبول أو الرد، ومحاولة بيان تلك الأقوال وفق أصول البحث العلمي، والله تعالى أرتجي سدادَ العملِ، وتمامَ الأمرِ، فهو المُعين والمُستعان جلَّ شأنه.

أهداف البحث:

تتجلَّى أهداف البحث من خلال النقاط الآتية:

1. بيان أن عمل الائمة النقاد الأوائل لا يخضع لقانون ثابت لا يقبل التغير، وانما يرجع الى الفهم والنظر وأعمال القرائن والمرجحات.
2. ابراز فضل الائمة النقاد الأوائل على من جاء بعدهم، وبيان مدى أهمية أحكامهم على الراوي والرواية.
3. بيان أن عمل علماء الحديث المتأخرين على فضلهم وعلمهم متأثر بعمل الفقهاء.
4. بيان أن القواعد التي وضعها الائمة المتأخرين مستنبطة من بعض احكام الائمة النقاد.

الدراسات السابقة:

أما الدراسات التي تكلمت عن علل ابن ابي حاتم فهي كثيرة جدا، تكلمت حول منهجه وطريقته في الكلام عن الرواة والمرويات. أما الكلام عن دراسة مقارنة بقاعدة قبول زيادة الثقة بعمل النقاد من خلال كتابه فإني لم أقف على دراسة في ذلك.

أهمية البحث:

تتضح أهمية البحث من خلال ما ذكر في أهداف البحث، واجمال ذلك في النقاط الآتية:

1. بيان طريقة النقاد الأوائل في النقد الحديثي من خلال أحكامهم على الرواة والمرويات.
2. بيان مدى تطابق عمل النقاد الأوائل مع عمل المحدثين المتأخرين من خلال احكامهم.
3. بيان مدى تأثر المحدثين المتأخرين بقواعد الفقهاء وطريقتهم في الحكم على الرواة والمرويات، من خلال قبولهم زيادات الثقات كونها غالبا ما تحتوي على مزيد علم.
4. بيان أهمية الرجوع الى احكام الائمة النقاد الأوائل كونهم أقرب عهدا بالروايات، وأكثر اطلاعا على المرويات مع ما منحهم الله تعالى من نفاذ البصر والبصيرة في الرواة والمرويات.

خطة البحث:

وقد جاءت خطة البحث على النسق الآتي: مقدمة ومبحثين.

المُقدّمة: ذكرتُ فيها فضل حملة هذا الدّين واصطفاء الله تعالى لهم، وخصصت بالذكر الإمامين أبي حاتم وابي زرعة، والدراسات السابقة حول هذا الإمام، وأهمية هذا الموضوع وأهدافه، والخطة المُتبعة في هذه الدراسة.

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.21.2023.329
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (21) March 2023 العدد (21) مارس 2023

المبحث الأوَّل: بيان مفهوم زيادة الثقة وحكمها عند العلماء، وفيه مطلبان:

المطلب الأوَّل: مفهوم زيادة الثقة لغة واصطلاحا.

المطلب الثَّاني: حكم زيادة الثقة عند الائمة.

المبحث الثَّاني: نماذج تطبيقية من كتاب العلل لابن ابي حاتم، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأوَّل: نماذج في قبول زيادة الثقة.

المطلب الثَّاني: نماذج رد زيادة الثقة.

المطلب الثَّالث: نماذج التوقف في قبول او رد زيادة الثقة.

وصلى الله وسلم على قُرَّةِ العين نبينا محمد، وعلى آله وأزواجه الدرّ المصون، وعلى أصحابه ومن تبعهم واقتفى أثرهم إلى يوم الدّين، وسلم تسليماً كثيراً.

المبحث الأوَّل
بيان مفهوم زيادة الثقة وحكمها عند العلماء

إن الكلام عن مفهوم زيادة الثقة وحكمها عند الائمة يعد من القضايا الشائكة جدا، لكونها أصبحت معيارا وميزانا وعلامة فارقة للدلالة على اختلاف منهج النقاد المحدثين الأوائل عن منهج الفقهاء المحدثين المتأخرين، وسيظهر هذا الاختلاف في المنهج من خلال ما سيعرض من مادة علمية ضمن هذا البحث.

المطلب الأوَّل
مفهوم زيادة الثقة لغة واصطلاحا

إن مفهوم زيادة الثقة ليس له عند العلماء تعريفا خاصا، وذلك لكونه استعمل مؤخرا عند الفقهاء المتأخرين من المحدثين بخلاف المتقدمين، ولذا علينا عند تعريفه تجزئته، والتعريف بكل جزء على حدا:

الزيادة في اللغة: هي النمو والزكاة وهي خلاف النقصان[1].

الثقة في اللغة: مَصْدَرُ قَوْلِكَ: وَثِقَ بِهِ يَثِقُ، بِالْكَسْرِ فِيهِمَا، وِثَاقَةً وِثْقَةً ائْتَمَنَهُ، وَأَنَا واثِقٌ بِهِ وَهُوَ مَوْثُوقٌ بِهِ[2].

أما **زيادة الثقة في اصطلاح علماء الحديث:** هو انْفِرَاد الثِّقَة بِزِيَادَة لفظ فِي الحَدِيث أو معنى[3].

والذي يظهر ان هناك ترابط وثيق بين معنى زيادة الثقة في اللغة وبين استعمالها عند علماء الحديث، فهم حين يطلقون هذا المصطلح يقصدون به ما زاده الراوي الموثوق دينا وخلقا وحديثا وضبطا في الرواية على غيره من الثقات، وهذه الزيادة قد تكون في ألفاظ الحديث أو في معناه من خلال ما فهمه هو من الرواية، وبهذا يخرج كل من زاد في الرواية شيء وهو لم يبلغ مرتبة الثقة، سواء كان مخروم العدالة أو الضبط، فمثل رواية هؤلاء لا يعبئ بها، ولا يلفت إلى العانية بها، لكونها قد صدرت ممن لا يصح تفرده عند الائمة، وقد أطلقوا وصف الشذوذ على رواية هؤلاء.

المطلب الثَّاني
حكم زيادة الثقة عند الائمة

إن الناظر في عمل النقاد المحدثين الأوائل يجد أن لهم ميزانا دقيقا في قبول تلك الزيادات، فتارة يقبلونها وتارة يردونها، فحين يقبلونها يخضعوها لضوابط شديدة وقرائن يصعب توفرها، وهذا الأمر مشاهد كثيرا في كتبهم ومصنفاتهم، فقد نصوا على أن الزيادة من لا من كل ثقة، بل يجب أن يكون حافظا ومكثرا قلما وقع الوهم في روايته فقال الإمام مسلم:(وَالزِّيَادَة فِي الاخبار لَا يلْزم الا عَن الْحفاظ الَّذين لم يعثر عَلَيْهِم الْوَهم فِي حفظهم)[4]،

(1) لسان العرب، لابن منظور، ج3، ص198.
(2) المصدر نفسه، ج10، ص371.
(3) رسوم التحديث، لابي إسحاق الجعبري، ص82.
(4) التمييز، للإمام مسلم، ص189.

DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.21.2023.329
ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (21) March 2023 العدد (21) مارس 2023

ونقل البيهقي عن الإمام ابن خزيمة نصا يحسم الخلاف في أمر الزيادة عند الائمة النقاد الأوائل قال:(لَسْنَا نَدْفَعُ أَنْ تَكُونَ الزِّيَادَةُ فِي الْأَخْبَارِ مَقْبُولَةً مِنَ الْحُفَّاظِ، وَلَكِنْ إِنَّمَا نَقُولُ: إِذَا تَكَافَأَتِ الرُّوَاةُ فِي الْحِفْظِ وَالْإِتْقَانِ وَالْمَعْرِفَةِ بِالْأَخْبَارِ فَزَادَ حَافِظٌ مُتْقِنٌ عَالِمٌ بِالْأَخْبَارِ كَلِمَةً قُبِلَتْ زِيَادَتُهُ، لَا أَنَّ الْأَخْبَارَ إِذَا تَوَاتَرَتْ بِنَقْلِ أَهْلِ الْعَدَالَةِ وَالْحِفْظِ وَالْإِتْقَانِ بِخَبَرٍ فَزَادَ رَاوٍ لَيْسَ مَثَلَهُمْ فِي الْحِفْظِ وَالْإِتْقَانِ زِيَادَةً أَنَّ تِلْكَ الزِّيَادَةَ تَكُونُ مَقْبُولَةً)[5]، فكلام الإمام ابن خزيمة هنا يكشف لنا جليا موقف الائمة النقاد من زيادة الثقة في الروايات، فليس كل زيادة تقبل، وكذلك ليس كل زيادة ترد، وإنما هناك ضوابط ومعطيات متى توافرت قبلت تلك الزيادة، بل إن من لم يأت بالزيادة عندهم أضبط وأتقن حديثا، وحديث من زاد دون حديثه، قال البيهقي:(فَإِنَّ الَّذِي لَمْ يَأْتِ بِهَذِهِ الزِّيَادَةِ أَحْفَظُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ مِنَ الَّذِي أَتَى بِهَا، وَالَّذِينَ رَوَوْهُ دُونَهَا أَكْثَرُ عَدَدًا مِنَ الَّذِينَ أَتَوْا بِهَا مَعَ زِيَادَةِ الْحِفْظِ)[6]، وعلى هذا يتضح المنهج النقدي عند الائمة المتقدمين الأوائل.

أما منهج الفقهاء المتأخرين من المحدثين فإنهم توسعوا في قبول زيادات الثقات لاسيما إن كانت تتضمن حكما شرعيا، وقد صرح كثير منهم بهذا فقَالَ الْخَطِيب البغدادي:(مَذْهَب الْجُمْهُور من الْفُقَهَاء وَأهل الحَدِيث أَن الزِّيَادَة من الثِّقَة مَقْبُولَة إِذا انْفَرد بهَا، سَوَاء أَكَانَت من شخص وَاحِد بِأَن رَوَاهُ مرّة ناقصا وَمرَّة بِالزِّيَادَةِ، أم كَانَت من غير من رَوَاهُ نَاقِصا، خلافا لمن رد ذَلِك مُطلقًا من أهل الحَدِيث، وَلمن ردهَا مِنْهُ وَقبلهَا من غَيره)[7]، فهذا دليل صريح وعلامة فارقة على اختلاف المنهجين، وطريقة التعامل مع الزيادات من الثقات، بل إن الخطيب ذكر أوسع من ذلك وهو عمل أهل الأصول فقال:(قَالَ أهل الْأُصُول: إِن اتَّحد الْمجْلس وَلم تحْتَمل غفلتهم عَن تِلْكَ الزِّيَادَة غَالِبا ردَّتْ، وَإِن احْتمل قبلت عِنْد الْجُمْهُور، وَإِن جهل تعدد الْمجْلس فَأولى بِالْقبُولِ من صُورَة اتحاده وَإِن تعدد يَقِينا قبلت بِاتِّفَاق، وَإِذا أسْندهُ وأرسلوه أَو وَصله وقطعوه أَو رَفعه ووقفوه فَهُوَ كالزيادة)[8]!! وهذا الذي قال الخطيب ونقله لا يجري على ميزان أهل الحديث، ولا يقبل عندهم البتة، بل هو من صنيع الفقهاء وطريقتهم في تخريج الأحكام الشرعية، قال الحافظ ابن حجر:(والمنقولُ عن أئمة الحديث المتقدمين: كعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى القطانِ، وأحمدَ بنِ حنبل، ويحيى بن معين، وعليّ بن المديني، والبُخَارِيّ، وأبي زُرْعَة، وأبي حاتم، والنسائي والدارقطني، وغيرهم، اعتبارُ الترجيح فيما يتعلقُ بالزيادة وغيرها، ولا يُعْرَفُ عن أحدٍ منهم إطلاقُ قبولِ الزيادةِ. وأَعْجَبُ مِن ذلك إطلاقُ كثيرٍ مِن الشافعية القولَ بقبولِ زيادةِ الثقة، مع أن نَصَّ الشافعي يدل على غير ذلك، فإنه قال: ويكونَ إذا شَرِكَ أحداً مِن الحُفَّاظِ لم يخالِفْه، فإنْ خالفه فَوُجِد حديثُه أنقصَ كان في ذلك دليلٌ على صحة مَخْرَجِ حديثه. ومتى خالف ما وَصفتُ أضَرّ ذلك بحديثه انتهى كلامه. ومقتضاه أنه إذا خالف فوُجِد حديثُهُ أَزْيَدَ أَضرَّ ذلك بحديثه، فدل على أن زيادة العدل عنده لا يَلزم قبولها مطلقاً، وإنما تُقبَلُ مِن الحفاظ، فإنه اعْتَبَرَ أنْ يكون حديثُ هذا المخالف أنقصَ مِن حديث مَنْ خَالفه مِنَ الحُفّاظ، وجَعَلَ نقصانَ هذا الراوي مِن الحديث دليلاً على صحته؛ لأنه يدل على تحرّيه، وجَعَلَ ما عدا ذلك مضراً بحديثه؛ فدخلتْ فيه الزيادة؛ فلو كانت عنده مقبولةً مطلقاً لم تكن مضِرّةً بحديثِ صاحبها)[9]، وهذا الذي قاله الحافظ ابن حجر العسقلاني نص صريح على اختلاف المنهجين، وتباين الطريقتين في النقد الحديثي وقبول الروايات، وقد حاول بعض علماء الحديث تضييق الفجوة والتقريب بين المنهجين في قبول زيادة الثقة من خلال جعل ضوابط في قبول الزيادات كالحافظ ابن الصلاح فقال:(وقد رأيت تقسيم ما ينفرد به الثقة إلى ثلاثة أقسام: **أحدها:** أن يقع مخالفا منافيا لما رواه سائر الثقات، فهذا حكمه الرد كما سبق في نوع الشاذ. **والثاني**: أن لا تكون فيه منافاة ومخالفة أصلا لما رواه غيره، كالحديث الذي تفرد برواية جملته ثقة، ولا تعرض فيه لما رواه الغير بمخالفة أصلا، فهذا مقبول، وقد ادعى الخطيب فيه اتفاق العلماء عليه، وسبق مثاله في نوع الشاذ. **والثالث**: ما يقع بين هاتين المرتبتين مثل زيادة لفظة في حديث لم يذكرها سائر من روى ذلك الحديث)[10]، وفي الحقيقة الحافظ ابن الصلاح لم يبتعد كثيرا عن منهج علماء الحديث المتأخرين، وإنما فقط اشترط عدم المخالفة في الزيادة، وهذا ليس معيارا للقبول عند الائمة النقاد الأوائل، فإنهم أحيانا لا يخالف في روايته غيره، بل يوافقه ولكن يزيد عليه، وتجدهم لا يقبلون منه، وما يعنيه الامام احمد بن حنبل حين سأل عن الحجاج بن أرطاة فقال:(كان الحجاج بن أرطاة من الحفاظ. قيل له: فلم هو عند الناس ليس

(5) القراءة خلف الإمام، للحافظ البيهقي، ص138.
(6) المصدر نفسه، ص138.
(7) المنهل الروي، لابن جماعة، ص58.
(8) المصدر نفسه، ص59.
(9) نزهة النظر، للحافظ ابن حجر، ص94.
(10) مقدمة ابن الصلاح، لابن الصلاح، ص86.

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.21.2023.329
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (21) March 2023 العدد (21) مارس 2023

بذاك، قال: لأن في حديثه زيادة على حديث الناس، ما يكاد له حديث إلَّا فيه زيادة)[11]، فبين أن سبب نزول رتبته عن الثقات هو كثرة الزيادات منه!!، وبناء على ما سبق فإن من قال:(تقبل زيادة الثقة مطلقا) لا يقبل منه ما قال لمعارضته عمل النقاد وكبار المحدثين كما سبق بيانه، قال الحافظ ابن حجر:(والحق في هذا أن زيادة الثقة لا تقبل دائما، ومن أطلق ذلك عن الفقهاء والأصوليين، فلم يصب)[12]، ومن هنا جاءت فكرة البحث.

المبحث الثَّاني
نماذج تطبيقية من كتاب العلل لابن ابي حاتم

إن الناظر في عمل الائمة النقاد الأوائل يجد أن لهم ضوابط دقيقة وقرائن علمية يعتمدونها في الحكم على الرواية والراوي، ثم إن الامر عندهم لا ينصب إلى العمل بالحديث أو رده فقط، بل الأمر أدق من ذلك وأعمق، ولهذا نجدهم يعلون الحديث ويتبعون ذلك الإعلال بقولهم: والعمل على هذا الحديث. وهذا ينبئ عن أمر مهم جدا، وهو أن إعلال الرواية لا يعني عدم العمل بها، وهذا الامر يعرفه من طالع كلام الائمة الأوائل وتفحص طريقتهم.

ولابد من الإشارة إلى امر مهم هو في الحقيقة الفارق والفصيل بين طريقة الائمة المحدثين النقاد وبين الائمة المحدثين الفقهاء، وهو أن المحدثين غاية عملهم هو سلامة الحديث أو عدمه، وإن شاءنا القول صحة الحديث أو ضعفه، وهي تختلف تماما عن طريقة المحدثين الفقهاء الذين تسنموا راية أهل الحديث بعدهم بدأ بالإمام الطبراني في معاجمه ومن جاء بعده، فقد كانت الغاية الأسمى هي تصحيح العمل بالحديث وقبوله بتعدد طرقه ووجوهه، وهذا الأمر يلزم منه أيضا صحة الحديث بكل وجوه، وهذا الأمر لا يقبله اكبار الائمة النقاد الأوائل.

وبناء على ما سبق يمكننا أثبات الكلام أنفا من خلال عمل أثنين من الائمة النقاد، وهما الإمام أبو حاتم الرازي وقرينه أبو زرعة الرازي من خلال كتاب الجرح والتعديل لأبن أبي حاتم، فبالنظر إلى عملهما نجدهما تارة يقبلا الزيادة من الرواة ويرجحا الرواية لكون ذلك الراوي قد زاد فيها على بقية الرواة، وتارة يردا تلك الزيادة ويعلا الحديث لأجلها، وتارة يتوقفا أو أحدهما يتوقف فلا يقولا بالقبول أو الرد، وهذا الامر يفتح الباب إلى النظر والبحث والاجتهاد لمن بعدهما من أجل الوصول إلى حكم لتلك الرواية والزيادة التي وردة فيها، كل ذلك يحيلنا إلى أمر مهم وهو أن الزيادة من الثقة لا يمكن أن يوضع لها قانون ثابت أو حكم قطعي في القبول أو الرد. ولهذا سأحاول التعليق على تلك المواضع المختلفة التي جمعتها من خلال كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم بشكل مختصر جدا حتى لا يتشتت الفكر وتذهب الغاية التي من أجلها وضع هذا البحث.

المطلب الأوَّل
نماذج في قبول زيادة الثقة

لقد كان عمل الإمامين أبو حاتم وأبو زرعة الرازين في أحد عشر موضعا جمعتها من كتاب ابن ابي حاتم هو ترجيح الراوية التي زاد أصحابها في فيها، وهذا يوافق تماما طريقة المتأخرين من المحدثين بقبول زيادة الثقة في الحديث مطلقا، كونه زاد في معنى الحديث وحكمه، ولكن قبول الامامين لتلك الزيادة جاء منضبطا جدا، وهذا ما ستظهره الأمثلة التي بلغ عددها اثنا عشر موضعا، وسأذكر بعض منها وأشير إلى بقية المواضع في الهامش لكيلا تطول المادة العلمية:

أولاً: قال ابن ابي حاتم وسألتُ أَبِي عَن حديثٍ رَوَاهُ حمَّادُ بنُ سَلَمة، وخالدٌ الواسِطي، والأنصاريُّ، ومُعتَمِرُ بنُ سُلَيمان، كلُّهم رَوَوْهُ عَن حُمَيد، عَنْ أَنَس، عَنِ النبيِّ ﷺ: **أنّه صلَّى فِي ثَوْبٍ واحد**.

وروى يَحْيَى بْن أَيُّوب، عَن حُمَيد، عَنْ ثَابِتٍ، عَن أَنَس، عن النبيِّ ﷺ. قلتُ لأَبِي: أَيُّهما أَصَحُّ؟ قَالَ: يَحْيَى قد زاد رجُلاً، ولم يقُلْ أحدٌ من هؤلاءِ عن حُمَيدٍ: سمعتُ أنسً، ولا: حدَّثني أنسٌ، وَهَذَا أشبَهُ؛ قد زاد رجُلاً[13].

قلت: نرى الإمام أبو حاتم يرجح رواية الواحد(يحيى بن أيوب) على رواية الجماعة بشكل واضح، والسبب الترجيح هو أن الواحد قد زاد رجلا وهو(ثابت) في الإسناد، وقد خالف الجماعة فيما نقل، وهذا قبول لزيادة الثقة من الرواة، وذلك لأن روايته احتف بها قرائن ومعطيات رجحت كفتها ومن أبرزها أن عامة ما يرويه حميد عن

(11) الجامع لعلوم الإمام احمد، لإبراهيم النحاس، ج15، ص417.
(12) النكت، للحافظ ابن حجر، ج2، ص613.
(13) العلل، لابن أبي حاتم، (229/2).

DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.21.2023.329
ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (21) March 2023 العدد (21) مارس 2023

سيدنا أنس بن مالك t قد سمعه من ثابت كما قال حماد[14]، وقد ذكر بعض الائمة أن حميد لم يسمع من أنس إلا أربعة احاديث فقط وهذا ليس منها، وقد رجح الإمام الترمذي طريق الزيادة أيضا فقال بعد ذكره لرواية يحيى هذه: وَهَكَذَا رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ. وَقَدْ رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ، وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ: عَنْ ثَابِتٍ، وَمَنْ ذَكَرَ فِيهِ: عَنْ ثَابِتٍ، فَهُوَ أَصَحُّ[15].

ثانياً: قال ابن ابي حاتم وسألتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ جَعْفَرٌ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ عمر ابن أَبِي سَلَمة، عَنْ أمِّ سَلَمة: **أَنَّ النبيَّ ﷺ تزوَّجها**...الحديثَ؟

فَقَالَ أَبِي وأَبُو زُرْعَةَ: رَوَاهُ حمَّاد بْنُ سَلَمة، عَنْ ثَابِتٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمة، عَنْ أَبِيهِ، عن النبيِّ ﷺ، وَهَذَا أصحُّ الحديثَيْنِ؛ زَادَ فِيهِ رَجُلاً. قَالَ أَبِي: أَضْبَطُ النَاسِ لِحَدِيثِ ثابتٍ وعليٌّ بْنِ زَيْدٍ: حمَّادُ بنُ سَلَمة؛ بيَّن خطأَ الناس[16].

قلت: رجح الإمامين أبو حاتم وأبو زرعة رواية(حماد بن سلمة عن ثابت) على رواية(جعفر عن ثابت)، والسبب أن حماد زاد في الإسناد رجلا على رواية جعفر، على الرغم من أن كلاهما ثقة، ولكن السبب هنا هو(الاختصاص) فإن حماد مختص بالرواية عن ثابت، ومكثر الرواية عنه، حتى صار اختصاصه كالضابط على معرفة خطا غيره، ولكن هذا الضابط قد يخالفه الائمة لأنه ليس بقاعدة لا تقبل المخالفة، وعلى العموم هذا الموضع واضح في ترجيح رواية الثقة وقبولها.

ثالثاً: قال ابن ابي حاتم وسألتُ أَبِي عَن حديثٍ رَوَاهُ ابْنُ المبارك، عن ثَوْر بن يزيد، عن خالد ابن مَعْدان، عَنْ جُبَير بْنِ نُفَير، عَنِ المِقْدام بْنِ مَعْدِي كَرِب، عن النبيِّ ﷺ قَالَ: **كِيلُوا طَعامَكُمْ، يُبَارَكْ لَكُمْ فِيهِ؟**

قَالَ أَبِي: رَوَاهُ بَقِيَّة، عَنْ بَحِير بْنِ سَعْدٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدان، عَنِ المِقْدام، عن النبيِّ ﷺ؛ ولا يُدْخِلُ بينهما جُبَيْرَ ابنَ نُفَير.

قلتُ لأَبِي: أيُّهما الصَّحيحُ؟ قَالَ: حديثُ ثَوْرِ بنِ يَزِيد؛ حيثُ زَادَ رَجُلا [17].

قلت: إن قصر الإسناد مما يجعل الرواة أشد حرصا عليه وذلك لعلوه وقربه من النبيﷺ، ولسهولة حفظه وضبطه، لكن حين نجدهم يرجحون الأسناد لطوله ولزيادة رجاله فهذا أمر يدل على شدة ضبطهم له ومعرفتهم به، ولهذا نجد أن الإمام أبو حاتم هنا يرجح طريق(ثور بن يزيد) الطويل على طريق(بَحِير بْنِ سَعْدٍ)، الأقصر، والسبب أن ثور زاد في الإسناد رجلا على رواية بحير، على الرغم من أن كلاهما ثقة.

رابعاً: قال ابن ابي حاتم وسُئِلَ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ حَفْص النَّيْسابوري قَالَ: حدَّثنا أَبِي، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ طَهْمان، عَنْ سِمَاك بْنِ حَرْب، عَنْ أَخِيهِ مُحَمَّدِ بْنِ حَرْب، عَنْ خَالِدِ بْنِ جَرير، عَنْ جَرير بن عبد الله، عن النبيِّ ﷺ قَالَ: **مَنْ شَرِبَ الخَمْرَ فَاجْلِدُوهُ**...الحديث.

وَرَوَاهُ داودُ الأَوْدِي، عَنْ سِمَاك، عَنْ خَالِدِ بْنِ جَرير، عَنْ جَرير بن عبد الله، عن النبيِّ ﷺ؟

قَالَ أَبِي: حديثُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ طَهْمان أصحُّ؛ لأَنَّهُ زَادَ فِيهِ رَجُلا [18].

قلت: نرى الإمام أبا حاتم كيف رجح رواية إبراهيم بن طهمان على رواية داود الأودي، وسبب ذلك أن إبراهيم زاد رجلا في الإسناد، وعند الرجوع إلى أقوال الائمة نجدهم يوثقون (إبراهيم بن طهمان) و(داود الأودي)، وعند المقارنة وجمع الاقوال نجد أن إبراهيم بن طهمان يتهم بالأرجاء ومع هذا يرجح الإمام أبو حاتم روايته لكونه زاد فيها رجلا!!

وإلى هذا القدر أكتفي بإيراد الأمثلة على قبول زيادة الثقة وترجيح الاسناد لكون راويه زاد فيه رجلا على غيره، وهذا يوافق على حد كبير عمل علماء الحديث المتأخرين في توسعهم في قبول زيادات الرواة في الأحاديث، أما ما بقي من امثلة تؤيد هذا المطلب فسأشير إليها في الهامش وقد بلغ عددها ثمانية مواضع [19]، لمن أراد الرجوع إليها.

(14) تاريخ دمشق، لابن عساكر، (259/15).
(15) العلل، لابن أبي حاتم، (229/2).
(16) المصدر نفسه، (4/ 11).
(17) المصدر نفسه، (3/ 608).
(18) العلل، لابن أبي حاتم، (169/4).
(19) المصدر نفسه، (169/4) و(509/5) و(444/6) و(482/6) و(181/2) و(181/2) و(346/3) و(3/ 373).

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.21.2023.329
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (21) March 2023 العدد (21) مارس 2023

المطلب الثَّاني
نماذج رد زيادة الثقة

إن الكلام هنا عن زيادة الثقة في الرواية يختلف تماما عما سبقه، وذلك أن عمل الإمامين أبي حاتم وأبي زرعة سيختلف بالكلية عما مر في المطلب السابق، فحين كانت الزيادة دليل صحة هنا ستكون دليل على الضعف، وحين كانت سببا لقبول الحديث ستكون هنا سببه لرده، وهذا الفارق بينهم وبين من جاء بعدهم، فالإمر لا يسري على نسق واحد، ولا ينضبط بقاعدة بكلية لا تقبل المخالفة، ولهذا كان عسيرا على غيرهم إلا من رحم الله تعالى، وهو ما يظهر بشكل جلي في هاذين المثالين:

أولاً: قال ابن ابي حاتم وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ غُنْدَرٌ - محمد بن جعفر- عَنْ شُعْبة، عَنْ عَلْقَمَة بْنِ مَرْثَد، عَنْ سُلَيمان بْنِ رَزِين، عن سالم بن عبد الله بْنِ عُمَرَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ النبيِّ ﷺ؛ **فِي الَّذِي تكونُ لَهُ المرأَةُ، فيطلِّقها، ثُمَّ يتزوَّجها رجُلٌ، فطلَّقها قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا، فتَرْجِعُ إِلَى زَوْجِهَا الأَوَّلِ؟ قَالَ: لَا! حَتَّى تَذُوقَ العُسَيْلَةَ؟**

قَالَ أَبِي: قَدْ زَادَ عِنْدِي فِي هَذَا الإِسْنَادِ رِجَالا لَمْ يَذكُرهم الثَّوْري، وليست هذه الزِّيادةُ بمحفوظة.

قال أَبُو مُحَمَّد: وحدَّثنا أَحْمَد بْن سِنان؛ قال: حدَّثنا عبد الرحمن بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيان، عَنْ عَلْقَمَة، عَنْ رَزِين الأَحْمَري، عَنِ ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ.

وسمعتُ أَبَا زُرْعَةَ وسُئِل عَنْ هذَيْن الحديثَيْن؟ فَقَالَ: الثَّوْري أحفَظُ[20].

قلت: إن هذا النقد الحديثي والنفس النقدي من الإمام ابي حاتم الرازي يبين لنا اضطراب قاعدة قبول كل ما زاده الثقة في الأحاديث، فقد ظهر لنا كيف يعل الإسناد الأول لكون راويه زاد فيه رجلا لم يذكرهم الثوري في روايته لهذا الحديث!! ولم يقبل كلا الإسنادين على اعتبار زيادة الثقة كما يفعله الفقهاء المحدثين المتأخرين وأهل الأصول، فالإمام سفيان الثوري مدار وبه يعرف خطأ الرواة وصوابهم في الاعم الأغلب، وعلى هذا أعتبر الإمام أبو حاتم رواية غيره غلط، لأن الإمام سفيان الثوري قد أنقص في إسناده رجلين، وهذا مما لا يعقل أن يغفل عن ذكرهم إمام كبير كسفيان الثوري، بل غيره أولى بالغفلة، وقد وافقه الثقات في روايته، وبهذا بان خطأ غيره.

وما يهمنا هنا هو كيف جعل الإمام أبو حاتم الزيادة من الثقة دليلا على الغفلة وضعف الإسناد، ورجح الإسناد الأقل، ولم يقبل كلا الإسناد على اعتبار زيادة الثقة مقبولة مطلقا، وبهذا اتضح الفارق المنهجين بين المدرستين في قبول زيادات الثقات.

ثانياً: قال ابن ابي حاتم وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ عَمرو بن عاصمٍ الكِلابيُّ، عَنْ حمَّاد بْنِ سَلَمة، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زيدٍ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ جُنْدُب، عَنْ حُذَيفَةَ؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: **لَا يَنْبَغِي لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يُذِلَّ نَفْسَهُ، قِيلَ: وَكَيْفَ يُذِلُّ نفسَه؟ قَالَ: يَتَعَرَّضُ مِنَ البَلَاءِ مَا لَا يُطِيقُ؟.**

قَالَ أَبِي: قد زاد في الإسناد جُنْدُبً، وليس بمحفوظٍ؛ حدَّثنا أَبُو سَلَمة، عَنْ حمَّادٍ، وليس فيه جُنْدُبٌ[21].

قلت: وهذا مثال أخر يكشف لنا بشكل واضح لا يقبل المعارضة والمشاكلة في أن هناك بون شاسع بين طريقة النقاد الأوائل وبين طريقة الفقهاء المحدثين المتأخرين في النقد الحديثي، فإعلال الإمام أبو حاتم لرواية عمرو بن عاصم عن حماد لكونه زاد رجلا في الإسناد، ومعارضتها برواية أبي سلمة عن حماد لأن أبا سلمة أنقص رجلا دليل على أن قاعدة قبول زيادة الثقة مطلقا لا تنسجم مع عمل النقاد الأوائل، وهو ما يعني اضطرابها وعدم الجزم بصحتها، وقبولها بالكلية.

المطلب الثَّالث
نماذج التوقف في قبول او رد زيادة الثقة

إن هذا المطلب يعتبر حجة عند كثير من الفقهاء المحدثين وأهل الأصول على صحة قاعدة (قبول زيادة الثقة مطلقا)، حيث جاء عن الائمة النقاد تصحيح كلا الوجهين، وقبولهم الزيادة والنقصان في آن واحد في الإسناد أو المتن، وهو ما جعل الفقهاء المحدثين وأهل الأصول يحتجون على كل من يعيب عليهم تصحيح كلا الوجهين كونه زيادة ثقة وزيادة مقبولة عندهم، فعمل الائمة النقاد الأوائل دليل على صحة ما ذهبوا إليه.

وفي الحقيقة هذا الكلام لا يمكن الجزم بصحته، ودليل ذلك ما مر بنا في المطلبين السابقين، فعمل الائمة النقاد لا ينضبط بقاعدة كلية لا الشذوذ والمعارضة، فقد رأينا كيف يعل الإمام أبو حاتم الحديث لكون رواية زاد فيه رجلا، ثم يأتي موضع أخر فيعل الحديث لكون راوية أنقص رجلا! وهذا كما قلنا نقد حديثي دقيق جدا، وقد

(20) العلل، لابن أبي حاتم، (4/ 102).
(21) المصدر نفسه، (6/ 178).

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.21.2023.329
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (21) March 2023 العدد (21) مارس 2023

وصلوا لتلك الحال بعد السبر المطالعة لجميع الروايات عند ذلك الراوي، ومعارضتها بغيرها من رواية الثقات، فخرجوا بنتائج دقيقة جعلتهم يميزون بين سقيم الروايات وصحيحها، وبين خطأ الرواة وصوابهم، وهذا يعسر على كل من جاء بعدهم.

وقد أتيت بمثالين تظهر من خلالها أن عمل النقاد مختلف بحسب الرواية والراوي، ومن الصعب حده بقاعدة كلية لا تقبل المخالفة، فعمل الإمام أبو حاتم هنا مغاير عما سبق ذكره، فنراه يقبل كلا الوجهين، لكن يعلل سبب قبول ذلك كما سيأتي:

اولاً: قال ابن ابي حاتم وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ الْحَكَمُ بْنُ عُتَيبة، عَنْ يَحْيَى بْنِ الجَزَّار، عَنْ صُهَيب أَبِي الصَّهْبَاء، عَنِ ابْنِ عَبَّاس؛ قَالَ: **كنتُ رَاكِبًا عَلَى حِمَارٍ، فَمَرَرْتُ بين يَدَيِ النبيِّ ﷺ وَهُوَ يصَلِّي ...؟**

قَالَ أَبِي: رَوَاهُ عَمْرُو بْنُ مُرَّة، عَنْ يَحْيَى بْنِ الجَزَّار، عَنِ ابْنِ عَبَّاس؛ وَلَمْ يَذْكُرْ صُهَيبًا.

قلتُ لأَبِي: أيُّهما أصَحُّ؟ قَالَ: هَذَا زَادَ رَجُلا، وَذَاكَ نقَصَ رَجُلا؛ وكِلاهُما صَحِيحَين[22].

قلت: قد صحح الإمام أبو حاتم كلا الإسنادين، فالحكم بن عتيبة زاد رجلا، وعمرو بن مرة أنقص رجلا، وترى أبو حاتم يقبل الوجهين ولا يرد واحد منها! هذا يظهر لنا القيمة الحقيقة لعمل الائمة النقاد الأوائل، فأحكامهم وأقوالهم قد جاءت بعد عمل كبير، وجهد جبار، وفحص وتحري دقيق جدا، ولا يمكن أن تهمل، أو يتسور عليها بحجة إعمال الأدلة أولى من اهمالها، فهذا فيه هدر كبير لجهودهم الكبيرة في النقد الحديثي.

ثانياً: قال ابن ابي حاتم وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عُبَيدالله بن عمرو، عن عبد الكريم، عَنْ عِكرمةَ، عَنِ ابْنِ عبَّاس؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: **إِيَّاكُمْ وَالْخَلْوَةَ؛ أَن يَخْلُوَ الرَّجلُ وَحدَهُ؟**

قالَ أبي: حدَّثنا عبد الله بن جعفر، عن عُبَيدالله، هكذا. ورواه إسرائيل، عن عبد الكريم، عن عِكرمةَ، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَلاً.

قلتُ لأَبِي: أيُّهما أصحُّ؟

قَالَ: جميعًا ثِقَتَين، إسرائيلُ ثقةٌ؛ وعُبَيدُالله ثقةٌ؛ ذَاكَ زَادَ رَجُلا، وَهَذَا نَقَصَ.

قلتُ: المتصلُ محفوظٌ؟ قَالَ: مَا أَدْرِي[23].

قلت: بين الإمام أبو حاتم في هذا المثال المكانة الحقيقة له وللائمة النقاد الأوائل، حين قبل الإسنادين الناقص والزاد، وبين أن سبب ذلك هو أن كلا الإسنادين رواه الثقة المقبول الرواية، ثم لما سأل عن الإسناد المتصل هل هو محفوظ؟ قال: لا أدري. وهذا في ظاهر الأمر توقف عن تصحيح الإسناد المتصل، لكن من طالع كلام الإمام أبو حاتم يجد أن الطرق التي قال فيها لا أدري في الغالب فيها علة، لكنه لم يصرح بذلك.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيه الأمين، وعلى اصحابه وآل بيته الطيبين الطاهرين، وعلى من تبعهم وأقتفى أثرهم إلى يوم الدين، وبعد:

فلا يسعني في تمام هذا البحث إلا أن أذكر النتائج المستقاة من هذه الدراسة التطبيقية في علل الإمامين أبي حاتم وأبي زرعة الرازيين فمن أبرزها:

1. إن الامامان أبو حاتم وأبو زرعة لم يكن عملهم النقدي خاضع لقاعدة مصطلحية لا تقبل الشذوذ أو المعارضة، بل هناك ضوابط وقرائن ومعطيات تخص كل حديث على حده، وهذا ما ظهر بشكل جلي في أمثلة هذا البحث.
2. إن قاعدة قبول زيادة الثقة مطلقا لا تنسجم مع عمل النقاد الأوائل، فقد اتضح كيف يختلف عمل الإمامين من موضع إلى أخر، فتارة يقبلون الزيادة، وتارة يعلون الحديث بسبب وجودها، وتارة يقبلون الزيادة والنقص على حد سواء.
3. إن قول بعض العلماء(إن القواعد المصطلحية متوافقة بالكلية مع عمل النقاد الأوائل) لا يمكن الجزم بصحته، فقد أظهر البحث خلاف ذلك.

(22) العلل، لابن أبي حاتم، (2/ 100).
(23) المصدر نفسه، (6/ 209).

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.21.2023.329
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (21) March 2023 العدد (21) مارس 2023

4. إن رد النقد الحديثي المنقول عن الائمة النقاد الأوائل بحجة معارضته لعمل الفقهاء المحدثين، كون الفقهاء المحدثون يميلون إلى اعمال الأحاديث أولى من اهمالها، من خلال تصحيح كلا الوجهين لكونه زيادة الثقة، يعتبر هدر حقيقي للجهد الكبير الذي بذله الائمة النقاد الأوائل.

ومن خلال ما سبق أود أن أذكر اهم التوصيات:

1. إن هذا الموضوع يعد باكورة ومقدمة لعرض جميع القواعد المصطلحية لعمل النقاد الأوائل، والخروج بنتائج مهمة تبين البون الشاسع بين لاختلاف الطريقتين في النقد الحديثي.

وفي تمام الكلام وانقضاء المقام لا يسعني غير حمد الله تعالى وشكره على ما وفق وهدى، وأسبغ نعمه ظاهرة وباطنة، فله المنة والفضل، وإن كان من سهوا وتقصير فهذا لم أتقصده ولكنه طبع في بني ادم، وإن كان من صواب وسداد فهذا كله لله جل جلاله، وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع

1 - تاريخ مدينة دمشق ، تأليف: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشافعي ، الملقب بابن عساكر (571 هـ) ، دراسة وبحث: محب الدين أبو سعيد عمر بن غرامه العمراوي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، سنة: 1415 هـ - 1995 ، عدد الأجزاء: 80.

2- التمييز ، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النصابوري (261 هـ) ، المحقق: د.محمد مصطفى الأعظمي ، مكتبة الكوثر - السعودية ، الطبعة: الثالثة ، السنة: 1410 هـ ، عدد الصفحات: 220.

3- جامع علوم الإمام أحمد ، الإمام: أبو عبد الله أحمد بن حنبل ، المؤلف: إبراهيم النحاس ، دار الفلاح للبحث العلمي وبحث التراث ، الفيوم - جمهورية مصر العربية ، الطبعة الأولى ، 1430 هـ - 2009 م عدد الأجزاء: 22.

4 - أجرة التحديث في علوم الحديث ، المؤلف: برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل الجعبري (732 هـ) ، المحقق: إبراهيم بن شريف الميلي ، دار ابن حزم - لبنان - بيروت ، الطبعة: الأولى ، السنة: 1421 هـ - 2000 م ، الصفحات 209.

5- كتاب القراءة خلف الإمام المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسوردي الخراساني ، أبو بكر البيهقي (458 هـ) ، المحقق: محمد السعيد بن بسيوني زغلول ، دار الكتب العلمية - بيروت ط 1 1405 عدد الصفحات 223.

6. لسان العرب المؤلف: محمد بن مكرم بن علي ، أبي الفضل ، جمال الدين بن منظور الأنصاري الأفريقي (711 هـ) ، دار صادر - بيروت ، الطبعة: الثالثة ، 1414 هـ ، عدد الأجزاء: 15.

7- معرفة أنواع علوم الحديث ، والمعروفة بمقدمة ابن الصالح ، المؤلف: عثمان بن عبد الرحمن ، أبو عمرو ، تقي الدين الملقب بابن الصلاح (643 هـ) ، الباحث: نور الدين عطار ، دار الفكر - سوريا ، دار الفكر المعاصر - بيروت ، عام: 1406 هـ - 1986 م ، عدد الأجزاء: 1.

8- المنهل الراوي في موجز علوم الحديث النبوي ، المؤلف: أبو عبد الله ، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي ، بدر الدين (733 هـ). المحقق: د.محي الدين عبد الرحمن رمضان ، دار الفكر بدمشق ، الطبعة الثانية ، 1406 ، عدد الصفحات 144.

9. رحلة البحث في شرح الفكر النخبة في عهد أهل الأثر ، المؤلف: أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (852 هـ) ، تم التحقق منه وعلّق عليه: نور الدين عطار - مطبعة الصباح ، دمشق - سوريا ، الطبعة: الثالثة ، السنة: 1421 هـ - 2000 م ، عدد الصفحات: 175.

10- نكت في كتاب ابن الصلاح المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (852 هـ) ، الباحث: ربيع بن هادي عمير المدخلي ، عمادة البحث العلمي. الجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة ، المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى 1404 هـ - 1984 م ، عدد المجلدات: 2.